

التحديات المناخية ومسارات التنمية المستدامة

أ. كريم أكرم رفعت المتولي

معلم التريخ والجغرافيا والجيولوجيا

باحث دكتوراه

كلية التربية - جامعة المنصورة

أ.د/ الغريب زاهر إسماعيل.

أستاذ تكنولوجيا التعليم-كلية التربية- جامعة المنصورة

أ.م.د/ زينب حسن الشرييني

أستاذ مساعد تكنولوجيا التعليم-كلية التربية-جامعة المنصورة

"التحديات المناخية ومسارات التنمية المستدامة"

كريم أكرم رفعت¹

مقدمة:

مع دخول الالفية الثالثة فإن ظاهرة التغير المناخي وما تحمله من آثار مدمرة على البشرية وعلى مستوى نوعية الحياة عامة، أصبحت مقبولة و مفهومة لدى العامه وفي دائرة الوعي المجتمعي كذلك، وذلك بسبب الأدلة العلمية المباشرة التي تشير الى التغيرات التي تطرأ على المناخ.

فالتحديات المناخية هي المشكلات والتهديدات التي تنشأ نتيجة للتغير المناخي العالمي والانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة. وتشمل هذه التحديات عدة جوانب وتأثيرات سلبية على البيئة والحياة البشرية. من بين أبرز التحديات المناخية:

ارتفاع درجات الحرارة: يؤدي التغير المناخي إلى ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وهو يعني زيادة في درجات الحرارة على سطح الأرض. وتتسبب هذه الزيادة في تأثيرات سلبية مثل ذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يهدد المناطق الساحلية والجزر.

اضطراب نظم المناخ: يتسبب التغير المناخي في اضطراب نظم المناخ العالمية، مما يؤدي إلى زيادة في الأحداث المناخية المتطرفة مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف. هذه الأحداث تتسبب في خسائر بشرية واقتصادية جسيمة وتهدد الأمن الغذائي والمياه العذبة.

انبعاثات الغازات الدفيئة: تعتبر انبعاثات الغازات الدفيئة من أبرز التحديات المناخية، وخاصة ثاني أكسيد الكربون (CO₂) الناتج عن حرق الوقود الأحفوري. تؤدي هذه الانبعاثات إلى زيادة تركيز الغازات الدفيئة في الجو، مما يؤدي إلى احتباس الحرارة وارتفاع درجات الحرارة العالمية.

¹ معلم تاريخ وجغرافيا وجيولوجيا- باحث دكتوراه -كلية التربية - جامعة المنصورة.

ضعف التكيف: يواجه العديد من الأشخاص والمجتمعات تحديات في التكيف مع التغير المناخي. قد يكون ذلك بسبب ضعف البنية التحتية، ونقص الموارد، والفقر، والقدرات الضعيفة للتكيف. يؤدي ضعف التكيف إلى زيادة الضرر الناجم عن الأحداث المناخية المتطرفة وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة.

فقدان التنوع البيولوجي: يعتبر التغير المناخي أحد العوامل الرئيسية في فقدان التنوع البيولوجي. يتسبب التغير المناخي في تهديد النظم البيئية والحيوانات والنباتات المعرضة لظروف جديدة غير ملائمة، ويؤدي إلى انقراض الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية. لذا تقدم بورقة العمل هذه لمناقشة بعض العوامل المؤثرة والناجمة للتغيرات المناخية والوصول الى الحد من انعكاساتها.

لذا أتقدم بورقة العمل الاتية للإجابة عن بعض الأسئلة التالية:

- ما هية التغيرات المناخية؟
- أسباب التغيرات المناخية العالمية؟
- مظاهر التغيرات المناخية العالمية؟
- ما هي أثر التغيرات المناخية على الدول النامية والمتقدمة؟
- ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية؟
- العلاقة بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة؟
- تأثير التغيرات المناخية العالمية على جهود التنمية؟
- سياسات التعامل مع التغيرات المناخية؟

أولاً ما هية التغيرات المناخية:

حددت الاتفاقية الاطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الى التغيرات المناخية أنها التغير الملاحظ في تكوين الغلاف الجوى العالمى بالإضافة الي التقلب الطبيعي للمناخ على فترات زمنية متماثلة.

لذا يمكن القول أن التغيرات المناخية تشير إلى التغيرات الطويلة الأجل في نمط الطقس على مدى فترة زمنية معينة.

وتتجم هذه التغيرات عن تفاعلات معقدة ومتنوعة بين العوامل الطبيعية والأنشطة البشرية. تُعدّ التغيرات المناخية ظاهرة طبيعية قد تمتد على فترات زمنية طويلة، بما في ذلك العصور الجليدية والدورات الطبيعية للتغيرات المناخية، ومع ذلك

يُشير مصطلح "التغيرات المناخية" في الوقت الحالي بشكل عام إلى التغيرات الحديثة والسريعة في نمط الطقس والمناخ التي يُعزى سببها بشكل رئيسي إلى الأنشطة البشرية.

ثانياً أسباب التغيرات المناخية العالمية:

تتنوع أسباب ظاهرة التغير المناخي ما بين أسباب طبيعية وأخرى غير طبيعية:

- **الأسباب الطبيعية المتمثلة في:** التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض، وهي سبب مهم من أسباب التغيرات المناخية عبر التاريخ بالإضافة إلى الانفجارات البركانية التي تمثل سبباً بيئياً آخر للتغيرات المناخية الطبيعية.
- **الأسباب الغير الطبيعية المتمثلة في:** الأنشطة الإنسانية المختلفة مثل "قطع الأخشاب وإزالة الغابات وإستعمال الانسان للطاقة التقليدية كالفحم والغاز والنفط وغيرها فهذا يؤدي إلى زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو وبالتالي زيادة درجة حرارة الجو وما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري و التغير في مكونات الغلاف الجوي.
- **زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري،** مثل ثاني أكسيد الكربون، نتيجة للاحتراق الأحفوري (مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي)، أحد الأسباب الرئيسية للتغيرات المناخية التي نشهدها حالياً. تؤدي هذه الانبعاثات إلى زيادة تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى احتباس الحرارة وارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض. وتنتج هذه الزيادة في درجات الحرارة تأثيرات متعددة على النظم البيئية، مثل ذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتغيرات في نمط الأمطار والجفاف، وزيادة في تكرار وشدة الأحداث الجوية المتطرفة.

ثالثاً مظاهر التغيرات المناخية العالمية:

تتمثل أهم مظاهر التغيرات المناخية في ما يلي:

▪ ارتفاع حرارة الكوكب:

وهو ما يُعرف بظاهرة الاحتباس الحراري وهو الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلي القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض الناجم عن زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة.

ما أكدت منظمة الصحة العالمية أن الاحدي عشر عاما الممتد من 1995-2005 بأنها الأكثر إحتزاراً في سجل درجات الحرارة السطحية للكرة الأرضية منذ عام 1850 حيث سجلت الفترة الممتد ما بين 2001-2005 ارتفاع في درجة حرارة سطح الأرض نسبة 0.95 درجة مؤوية.

▪ زوبان الكتل الجليدية و ارتفاع مستويات سطح البحر:

لقد تسارع ارتفاع سطح البحر خلال العقود الماضية بوتيرة أعلى من وتيرة ارتفاعها على مدى السنوات الثلاثين الماضية حيث حدث تقلص عالمي في الكتل الجليدية و الغطاء الثلجي.

▪ تغير أنماط هطول الامطار:

ما بين عامي 2010-2023 سجلت معدلات هطول الامطار زيادة ملحوظة في الأجزاء الشرقية من أمريكا الشمالية وشرقي أوروبا وشرقي اسيا، كما سجلت إنخفاض في مناطق السهل الافريقي والجنوب الافريقي.

كما أكد مركز هادلي للبحوث أن هناك ازدياد في شدة الأعاصير المدارية.

▪ ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون:

حيث أنه هو المتهم الأول والرئيسي لتغير المناخ حيث ان معظم الزيادة الملحوظة في درجات الحرارة منذ منتصف القرن العشرين نجمت عن تركيزات الغازات الدفيئة التي تطلقها الأنشطة البشرية حيث زادت مستويات ثاني أكسيد الكربون من 280 جزءاً في المليون في عصر ما قبل الثورة الصناعية الي 379 جزءاً في المليون في الوقت الحالي.

كما تسارعت معدلات التركيز السنوي ما بين عامي 1995-2005 بمتوسط سنوي 1.9 جزء في المليون كما أشارت بعض التحليلات ان كوكب الأرض لم يشهد مستويات ارتفاع حرارة كما في عام 2016 فعند القطبين بلغ ارتفاع درجات الحرارة 3 درجات أكثر من تلك المستويات الموجودة قبل عام 1990.

بالإضافة الى ان العامل الأكبر في الزيادة هو ارتفاع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حيث كان معدل زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال 2016 الأسرع في التاريخ المسجل وبلغ 3.4 جزء في المليون من الهواء خلال العام وهذا يفسر الظواهر المناخية المتطرفة في مختلف أنحاء العالم خلال 2016 ومنها الجفاف في جنوب وشرق أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وإعصار ماتيوي في منطة شمال الأطلسي والذي شكل إحدى أكبر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ والذي خلف مئات القتلى ودماراً واسعاً في هايتي.

وفي عام 2017 توصل تقرير (المخاطر العالمية) الذي يجمع تقييمات من 750 عالماً وخبيراً الى أن خامس أكبر خطر يواجهه العالم هو أسلحة الدمار الشامل أما الأربعة الأولى فتتعلق جميعها بالمناخ وتتمثل تلك المخاطر في تحول جذري في الطقس، وازمات المياه، وكوارث طبيعية كبيرة.

رابعاً ما هي أثر التغيرات المناخية على الدول النامية والمتقدمة:

أولاً الدول النامية:

- تحتاج الدول النامية الي 5% من ناتجها الإجمالي لانفاقه على مواجهة أثار التغيرات المناخية
- ندهور الدخول المزرعية سوف يزيد من حدة الفقر في الدول النامية.
- سيتعرض الملايين من الأشخاص لمظاهر الخطر المختلفة من الفيضانات والجفاف والتصحر وارتفاع مستوي البحر بالإضافة الي زيادة معدلات الإصابة بالامراض.

ثانياً الدول المتقدمة:

- سوف تستفيد الدول الواقعة علي خطوط العرض العليا من زيادة الإنتاج الزراعي وقلة الوفيات الناتجة عن البرودة وزيادة النشاط السياحي عند معدلات ارتفاع

لحرارة بين 2-3 درجات مؤوية ثم سرعان ما يتأثر النشاط الزراعي والتنوع الحيوي بزيادة الحرارة عن ذلك.

- الدول المتقدمة عند دوائر العرض الدنيا مثل الدول الواقعة في جنوب أوروبا سوف تتخفف مواردها المائية بنسبة 20% كما ينخفض الإنتاج الزراعي فيها.
- من المتوقع زيادة سرعه رياح الأعاصير في الولايات المتحدة مما يترتب عليها خسائر جسيمة.
- سوف يزداد ضحايا الموجات الحارة في أوروبا مثلما حدث في عام 2003 حيث بلغ عدد ضحايا الموجه الحارة 35 الف شخص.

خامساً ما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية:

هنا يجدر الإشارة إلى ما أورده السير نيوكلاس إستيرن، الخبير الاقتصادي السابق بالبنك الدولي، في تقريره بعنوان «استعراض لإقتصاديات تغيرات المناخ» الذي نشر في 30 أكتوبر ٢٠٠٦، وقد تم استعراض أهم بنود هذا التقرير أيضاً في الدراسة التي قام بأعدادها المعهد العربي للتخطيط عام ٢٠٠٧ بعنوان «اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات». وقد أورد التقرير النقاط التالية كأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المناخية:

آثار متعلقة بالمياه: حيث يتوقع التقرير أن تزداد معاناة المناطق التي تعاني من الجفاف وندرة المياه، وأن تقل الفترة الزمنية لحدوث دورات الجفاف من حوالي مائة عام إلى عشرة أعوام. فمن المتوقع أن انخفاض معدلات الأمطار في حوض البحر المتوسط ومناطق من جنوب أفريقيا وجنوب أمريكا بحوالي 30% عند ارتفاع درجات الحرارة بدرجتين.

آثار متعلقة بإنتاج الغذاء: سوف يزداد الإنتاج الزراعي في مناطق خطوط العرض العليا (في شمال الولايات المتحدة وسيبيريا والمناطق الشمالية من الصين وفي أستراليا، وذلك عند ارتفاع درجات الحرارة ما بين ٣-٢ درجات مئوية، بسبب الطول النسبي للموسم الزراعي وذوبان الجليد عن مساحات من الأراضي كانت خارج المساحة المحصولية والإنتاج الزراعي، وبسبب زيادة تأثير ثاني أكسيد الكربون على خصوبة الأراضي، وينعكس ذلك أساساً على إنتاج الحبوب وأهمها القمح، ويتوقع أن تكون زيادة الإنتاج في حدود ٢٠%. وعلى الصعيد المقابل، سوف يتناقص الانتاج الزراعي وبشدة في الدول النامية (خاصة الشرق الأوسط وقارتي أفريقيا وأمريكا الوسطي)، وذلك عند ارتفاع

الحرارة ما بين ٣-٢ درجة مئوية وربما أقل من ذلك، وبسبب ارتفاع درجات الحرارة اصلاً في هذه المناطق، فإن تأثير الكربون على خصوبة التربة سوف يتناقص بشدة مما يؤدي لانخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح ما بين ٢٥-٣٥٪. وفي المناطق التي تعتمد على محصول الذرة في غذائها، فإنها سوف تواجه مشكلات حادة بسبب التأثير الشديد للذرة بزيادة ثاني أكسيد الكربون. يضاف إلى أثر ارتفاع الحرارة على الإنتاج الزراعي في المناطق الدافئة، عامل تناقص الموارد المائية السابق ذكره، والذان سيكون لهما معاً دوراً محدداً لمستقبل الإنتاج الزراعي في قارة أفريقيا على وجه الخصوص. وبالتالي فإنه يمكن توقع معاناة أكثر من 100 مليون شخص من خطر المجاعات بصورة شبة دائمة.

آثار متعلقة بالصحة: من المعتاد أن تصل درجات الحرارة صيفاً في المتوسط إلى نحو 45 درجة مئوية في مناطق شمال وشرق شبة القارة الهندية، وغرب آسيا، وهي عند الحدود القصوى التي يمكن للإنسان أن يحتملها. وعند زيادة درجات الحرارة لأكثر ذلك، فإنه لمن المتوقع زيادة أعداد الوفيات. في المقابل، فإن عدد الوفيات نتيجة البرد في كل من روسيا وكندا شمال أوروبا والولايات المتحدة سوف يقل تزامناً مع ارتفاع الحرارة ما بين ٢-٣ درجة مئوية. ولكن مع زيادة درجات الحرارة لأعلى من ذلك، سوف تزداد فرص الإصابة بالمalaria. وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، فإنه منذ عام 1970، حوالي 150 ألف شخص سنوياً في أفريقيا ومناطق أخرى من الدول النامية، بسبب الأمراض البكتيرية، والمalaria وسوء التغذية المصاحبة للتغيرات المناخية. وأن زيادة درجة حرارة الأرض بمقدار درجة مئوية واحدة فقط سوف يكون كافياً لمضاعفة هذا العدد. هذا التقدير لا يتضمن الوفيات المتوقعة بسبب ارتفاع درجات الحرارة ولا بسبب المجاعات أو الفيضانات.

آثار متعلقة بالموارد الأرضية: ركز التقرير على الأثر المباشر لارتفاع مستوى سطح البحر على الأراضي، وقسم التقرير هذه الآثار إلى قسمين وهما:

الأثر على الأراضي الساحلية التي تقع تحت مستوى سطح البحر، وتقدر ساحتها بحوالي ٢ مليون كيلو متر مربع ويعيش عليها حوالي ٢٠٠ مليون نسمة، وسوف تتعرض فيها أصول بقيمة مليار دولار للخسارة. وهذه الأراضي معرضة للخسائر رد حدوث أدنى ارتفاع في مستوى سطح البحر، ويمكن القول بأن مشكلات هذه الأراضي قد بدأت بالفعل. فقد لاحظ بعض الباحثين بدء ظهور هذه المشكلات في مصر في مناطق رشيد وأدكو وإدفينا، ولسان رأس البر، والمناطق القريبة من بحيرة البرلس سواء بسبب وقوعها في مستوى أقل من مستوى سطح البحر أو في نفس المستوى. وفي مناطق دلتا الأنهار

(مثل دلتا نهر النيل) ، فان الأثر لا يتوقف فقط عند حدود الفيضان ولكنه يتعدى ذلك إلى نحر أو تآكل الأراضي مما يعمق من مستوى الأرض ويوسع المساحات الغارقة بالفيضان. كما يعاني من هذا الوضع ربع مساحة بنغلاديش حيث يعيش حوالي 35 مليون نسمة. يقع تحت تهديد الأراضي الساحلية التي سوف يؤثر عليها ارتفاع مستوى سطح البحر، حتى منتصف القرن الحادي والعشرين، ٢٢ مدينة من بين أهم 50 مدينة في العالم، منها مدن طوكيو، وشنغهاي، وهونج كونج، ومومباي، وكلكتا، وكراشي، وبوينس أيرس، وسان بطرسبرج، ونيويورك، وميامي، ولندن. وفي حالة حماية هذه المدن ضد ارتفاع مستوى سطح البحر، فانها سوف تظل واقعة في ما بعد تحت مستوى سطح البحر. إن من أكثر مناطق العالم تعرضا للخطر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، هي مناطق جنوب وشرق آسيا بسبب سواحلها الممتدة، والمزدحمة بالسكان. كما سوف يتعرض للخطر الملايين على الساحل الأفريقي، وفي دلتا النيل، وبعض سواحل الكاريبي. أن مشكلة الجزر تعد من أهم وأخطر المشاكل، ليس بسبب حجم الخسائر الاقتصادية أو البشرية الكبيرة، ولكنها بسبب خطر زوالها بكاملها من على خريطة العالم، مثل جزر سليمان وجزر المالديف ومارشال وبولونيزيا الفرنسية في الباسفيك.

لقد ذهبت بعض التقديرات إلى إمكانية فقدان عدد يتراوح بين 150 إلى ٢٠٠ مليون نسمة لمدنهم وقراهم، وتحولهم إلى لاجئين حتى منتصف هذا القرن، بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وتكرار الفيضانات، وأثر الجفاف.

اتقتصر مشكلات الاراضي على الأثر المباشر لارتفاع مستوى سطح البحر فقط بل تمتد لتشمل الاستخدامات الاقتصادية للأراضي وإن كانت ترتبط بشكل أكبر بالأنشطة المحلية أكثر من كونها مشكلات على نطاق عالمي. أن الآثار المترتبة على تغير المناخ، من نقص الموارد المائية وارتفاع معدلات البخر سوف يرفعان من درجة جفاف التربة، كما أن زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون، سوف يؤثر بلا شك على تطور المساحات القابلة للزراعة في العالم، يضاف إلى ذلك خطر التصحر، وهذه العوامل لم يشر إليها تقرير إستيرن لدى الحديث عن المخاطر التي تهدد الأراضي، على الرغم من ارتباطها بصورة مباشرة بانخفاض معدلات سقوط الأمطار، ونشاط قطع الغابات، وتراجع النشاط الزراعي .

آثار متعلقة بالبنية الأساسية: ترتبط خسائر البنية الأساسية بعاملين رئيسيين، هما: أثر العواصف والأعاصير من ناحية، وأثر ارتفاع مستوى سطح البحر من ناحية أخرى. سوف تزداد حدة العواصف المدارية مع ارتفاع الحرارة السطحية للمحيطات. سوف تزداد

سرعة الرياح ما بين ١٥-٢٠٪ مع زيادة قدرها 3 درجات مئوية للحرارة السطحية لمياه المحيطات في المنطقة المدارية. من ناحية أخرى، فإن خسائر البنية الأساسية الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، سوف تعادل ثلاثة أضعاف قيمة الخسائر الناتجة عن العواصف. كما أن الخسائر الناتجة عن كل من العواصف والفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر هي أكبر الخسائر على الإطلاق، وتمثل حوالي 90٪ من جملة الخسائر المتوقعة عن تغير المناخ.

آثار متعلقة بالبيئة: سوف يتأثر النظام البيئي بشدة حدوث التغير المناخي والذي هو الأساس مظهر من مظاهر اختلال التوازن البيئي فعند زيادة درجة حرارة الأرض درجة واحدة مئوية سوف يواجه 10% على الأقل من الأصناف الحية على الأرض خطر الانقراض كما تتعرض الشعاب المرجانية للتدهور وتُفقد العديد من الأصناف الحية في المناطق الجبلية المدارية مواطنها الطبيعية.

سادساً: العلاقة بين التغيرات المناخية والتنمية المستدامة:

في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، تبلورت الجهود المبذولة من قبل هيئات الأمم المتحدة، في تطوير 17 هدفاً تمثل في مجملها جدول أعمال التنمية المستدامة للفترة ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠.

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة (SDGs) Sustainable Development Goals دعوة عالمية وإطار عالمي لعمل وتنسيق الجهود من أجل القضاء على الفقر والجوع التام وضمان التعليم للجميع والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الجيدة والرفاه والعمل المناخي وحماية كوكب الأرض، وضمان الرخاء للجميع وغيرها من الأهداف. تترايط هذه الأهداف العريضة فيما بينها على الرغم ان لكل منها أهداف صغيرة محددة خاصة به، تمثل في مجموعها 169 غاية محددة لتحقيقها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم احرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (2000 - 2015) Millennium Development Goals (MDGs)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى.

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى يمكننا اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ توجيهية وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمدها وفقاً لأولوياتها مع الأخذ في الاعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره. دخلت أهداف التنمية المستدامة حيز

النفاد في يناير ٢٠١٦، وستستمر في توجيه سياسات وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمسة عشر المقبلة في نحو 170 بلدا وإقليما. وتركز الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عدة مجالات رئيسية، تشمل الحد من الفقر، وتعزيز الحكم الديمقراطي وبناء السلام، ومواجهة آثار تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، وعدم المساواة الاقتصادية. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم للحكومات لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية.

سابعاً: تأثير التغيرات المناخية العالمية على جهود التنمية:

اختلفت الآراء حول تأثير التغيرات المناخية العالمية على جهود التنمية، فالبعض يرى أن مانشده من تغيرات مناخية حالية ما هي إلا حلقة من سلسلة متتالية من موجات شديدة الحرارة أو البرودة تضرب انحاء مختلفة من العالم في دورات شبة منتظمة، وإن دور النشاط الانساني فيها معدوم أو قد يكون محدوداً بشكل كبير. ودليلهم على ذلك أن المتتبع للتغير في متوسط درجة حرارة الأرض خلال المائة عام السابقة سيلاحظ إنها لم تزد إلا بمعدل من 0.4 إلى 0.6 درجة مئوية فقط. وإن توالي مثل هذه الموجات شديدة الحرارة أو البرودة ومايصاحبها من تغيرات مناخية أخرى متمثلة في تذبذب كميات الأمطار وسرعة واتجاهات الرياح وارتفاع منسوب مياه البحار والفيضانات والاعاصير والتصحر والجفاف وغيرها من الظواهر المناخية لم يمنع مسيرة التنمية والتقدم الانساني خلال المائة عام الماضية. ودليلهم على ذلك أن أكثر الأماكن على سطح الكرة الأرضية تعرضاً لتأثير العوامل المناخية الغير مواتية على مر التاريخ هي الأكثر تحقيقاً لمعدلات التنمية البشرية والاقتصادية الأعلى، فمجموعة الدول الأسيوية وشمال أوروبا، لم يمنع تعرضها لدرجات حرارة منخفضة طوال العام والجليد طوال الشتاء وفيضانات الأنهار خلال فصول الصيف من تحقيق أعلى معدلات التنمية البشرية العالمية، وكذلك لم تمنع العواصف والأعاصير المتتالية على أمريكا الشمالية وموجات الجفاف والحرائق الهائلة للغابات - والتي تعتبر أحد موارد التنمية- من أن تحقق معدلات عالية من التنمية أيضاً. وإذا أجهنا إلى الشرق، نجد أن منطقة النمر الأسيوية قد حققت هي الأخرى معدلات تنمية بشرية واقتصادية غير مسبوقه في التاريخ البشري وخرجت من قائمة الدول الفقيرة إلى دول مجموعة الاقتصاديات الواعدة بالرغم مما يجتاحها من حين لآخر من أعاصير مدمرة (تسوناميات) تأتي على الأخضر واليابس وتعصف بحياة ومقدرات مئات الألف من البشر. وعلى الجانب الأخر يرى البعض أن للتغيرات المناخية تأثير كبير على جهود التنمية في العالم، وخاصة في الدول الفقيرة. فالتقدم الصناعي الكبير في أوروبا وأمريكا ودول شرق وجنوب آسيا، والذي بدأ ونما من منتصف القرن الماضي وما صاحبه من تزايد

في استخدام وتوليد الطاقة من مصادرها الأحفورية شديدة الإنتاج لغاز ثاني أكسيد الكربون قد ساهم بشكل كبير في تفاقم حدة وأثر ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية. والتي بدورها أدت إلى تزايد معدل درجة حرارة الأرض و وما ترتب عليها من ذوبان الجليد القطبي وارتفاع مستوى البحار وغرق المناطق الساحلية الضحلة وتناقص معدلات سقوط الأمطار وتغير اتجاهات الرياح وتنامي ظواهر الأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر، مما أدى إلى القضاء على العديد من الموارد البيئية والطبيعية وإلى تشريد مئات الآلاف من مواطني هذه الدول الفقيرة، وبالتالي ضياع كل جهود التنمية في هذه المناطق الموبوءة.

إن الأثر السلبي لمثل هذه الظواهر المناخية الغير مواتية على التنمية البشرية والاقتصادية هو الأكثر ملاحظة في الدول الفقيرة ولعل أدل الأماكن على ذلك هو مجموعة دول الصحراء الكبرى وشمال وشرق أفريقيا وبعض مناطق جنوب اسيا كالفلبين ومن المثير للشفقة والجدل ان هذه الدول لم تساهم من بعيد او من قريب في ظاهرة الاحتباس الحراري فدولتنا الحبيبة مصر مجموع ماتساهم به في ظاهر التغيرات المناخية لا يزيد عن 0.5% بينما تساهم دولتان مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين بما يقارب من نصف حجم غازات الاحتباس الحراري المولده عالميا.

ثامناً: سياسات التعامل مع التغيرات المناخية:

هذه السياسات تشمل مجاليين

(1) المجال الأول: سياسات التخفيف من حدة التغيرات المناخية.

(2) المجال الثاني: سياسات التكيف مع التغيرات المناخية.

أولاً: سياسات التخفيف من حدة التغيرات المناخية:

وتشمل مجموعة السياسات الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات، والاستقرار عند مستوى معين من تركيز مجموعة غازات الاحتباس الحراري، وسياسات تسعير الكربون، وسياسات تشجيع الابتكار التقني، وسياسات تشجيع الانتقال إلى بيئة اقتصادية جديدة.

أسفرت الدراسات حول انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من مصادرها الرئيسية وتطورها حتى عام ٢٠٥٠ عن النتائج والتوقعات التالية:

تعتبر أنشطة إنتاج الطاقة هي أكثر الأنشطة مسؤولة عن الانبعاثات (٢٤٪ من جملة الانبعاثات العالمية)، وهي تلك الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الكهرباء بالأساس. وهي أسرع مصادر الانبعاثات نمواً. فقد زادت الانبعاثات خلال الفترة من عام

1990 حتى عام 2002 بمعدل نمو سنوي ٢.٢% ومن المتوقع أن تزيد الانبعاثات من هذا النشاط بحوالي أربعة أمثال كمياتها الحالية حتى عام ٢٠٥٠.

▪ أسس تخفيف حدة التغيرات المناخية:

تشمل تسعير الكربون والتحديث التقني ورفع الحواجز أو القيود التي تحول دون التغيير.

ومن هذه الأسس:

- تخفيض الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها انبعاثات كثيفة من غازات الاحتباس الحراري.
- زيادة كفاءة استخدام مصادر الطاقة لتخفيف الانبعاثات.
- توفير الأموال أي خفض المزيد من تكاليف الإنتاج.
- وضع خطط لمواجهة الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة غير المولدة للطاقة مثل تجنب أنشطة قطع الغابات والاتجاه نحو التقنيات منخفضة الانبعاثات.

ثانياً: سياسات التكيف مع التغيرات المناخية:

تعرف مجموعة العمل الحكومية لتغيير المناخ سياسات التكيف بأنها (أي عملية توافق في الطبيعة أو النظام البشري استجابة لتغيرات حقيقية متوقعة للمناخ أو الآثار الناتجة عنه وذلك من أجل تقليل الأضرار أو استكشاف فرص لفوائد محتمله).

يمكن إدارة عملية التكيف من خلال مستويين هما:

- **بناء القدرات:** ويتضمن توفير المعلومات والبنى المؤسسية والقدرات البشرية ووضع المعايير لقياس مدى فهم المخاطر المتوقعة والقدرة على وضع التدابير المناسبة لمواجهتها كذلك قدرات المؤسسات البحثية على إعداد الدراسات وإقترح أفضل الأساليب لمواجهة التغيرات المناخية أو الآثار الناتجة عنها.
- **توجيه عمليات التكيف:** المتمثلة في القدرات المؤسسية على تخطيط برامج العمل وإدارة عملات التكيف و المقدرة على التعامل الجيد مع الحلول التقنية المقترحة.

المراجع

مال زرنيز (٢٠١٢). «الهجرة البيئية كنتيجة للتغيرات المناخية وتدهور الأنظمة الأيكولوجية-دراسة حالة إفريقيا» ملتقى التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الدولي والتنمية المستدامة، جامعة قالمة، ٢٠١٢، ص ٠٢

أماندا روجيري (٢٠١٧)، «كيف سيؤثر التغير المناخي على حياتنا في المستقبل؟» BBC news Arabic، 29 أغسطس/ آب ٢٠١٧. الرابط على الأنترنت 41077752-
<https://www.bbc.com/arabic/vert-fut>

سليمان سرحان (٢٠١٥). «دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وأثارها على التنمية المستدامة في مصر». المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، عدد يونيو 2015

محمد نعمان نوفل (٢٠٠٧). «اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات». سلسلة اجتماعات خبراء التنمية ب، المعهد العربي الكويت. العدد ٢٤، ٢٠٠٧

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (٢٠٠٩) تقرير بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة يناير ٢٠٠٩، ص 4.

منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٨). «حماية الصحة من تغير المناخ». يوم الصحة العالمي ٢٠٠٨.

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2013). «The Physical Science Basis: Summary for Policymakers». Working Group I. Contribution to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.